

تطور الكتلة النقدية وأثرها على الناتج الداخلي الخام في الجزائر

د/غريبي أحمد¹أ. بوشريط أسامة²

ملخص: إن من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول هو الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفع ، ونظرا لتعدد المشاكل والظواهر الاقتصادية أدى بمعظم البلدان إلى تطبيق سياسات اقتصادية مختلفة من أجل الوصول إلى ذلك الهدف، ومن بين هذه السياسات، السياسة النقدية، التي تعتبر الوسيلة الفعالة من خلال معالجتها لبعض الظواهر الاقتصادية، ومن خلال هذا البحث ارتأينا أن نبين مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية وأدوات السياسة النقدية في الجزائر وفي النهاية نتطرق إلى تحليل أثر العرض النقدي (النقد، السيولة المحلية الخاصة، السيولة المحلية) على الناتج الداخلي الخام في الجزائر، ولتحقيق ذلك تم تطبيق نموذجين إحصائيين بواسطة برنامج SPSS خلال الفترة (1993-2012).

الكلمات المفتاح: العرض النقدي، النمو الاقتصادي في الجزائر، السياسة النقدية، برنامج SPSS .

Summary: One of the goals sought by all countries is to reach the high economic growth rates, due to the multiplicity of problems and economic phenomena led most countries to apply different economic policies in order to reach that goal, and among these policies, monetary policy, which is the way effective through the handling of some economic phenomena, and through this research, we decided to show basic concepts about money supply and interviews money supply and monetary policy in Algeria and in the end tools we address the analysis of the impact of money supply (cash, local liquidity, domestic liquidity) on GDP crude in Algeria to achieve this, two models have been applied by statisticians SPSS program during the period (1993-2012)

Key words: money supply, economic growth in Algeria, monetary policy, program SPSS.

¹ د/ غريبي أحمد، أستاذ محاضر أ ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة.
أ. بوشريط أسامة، أستاذ مؤقت، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة.

مقدمة:

لا شك أن موضوع النقود بشكل عام يعتبر أحد أهم المواضيع في المجال الاقتصادي. و الحديث عن النقود، ليس فقط تناول تعريفاتها الاصطلاحية و تطورها و نشأتها التاريخية و وظائفها، إنما يتعدى ذلك إلى ما هو أهم، خاصة في الفترة الأخيرة و التي احتلت فيها النقود أدوارا غير مسبوقه في الاقتصاد، فأصبحت تعامل كما لو كانت سلعة من السلع لها أسواقها الخاصة بها و أسس التعامل فيها و لها مزاياها و عيوبها و موضوع النقود في الاقتصاد يقودنا إلى تناول ما يعرف بالعرض النقدي أو الكتلة النقدية، و تأثيراتها على مختلف الأعوان الاقتصاديين و غير الاقتصاديين، و كذا مجموعة العوامل التي تؤثر فيها و تحدد طرق تأثيرها على الاقتصاد ككل.

الإشكالية:

يشير موضوع بحثنا التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر العرض النقدي على الناتج الداخلي الخام بالجزائر؟

أولاً: مفاهيم أساسية حول المعروض النقدي**1- مفهوم العرض النقدي**

- يقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، و عليه يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية¹

المجمع M1:

يعرف هذا المجمع بمجموع وسائل الدفع أو بالمتاحات النقدية والذي يشمل إلى جانب كمية النقد القانوني المتداول (E) مبلغ الودائع تحت الطلب والتي تتمثل في أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة لصالح الجمهور لدى البنوك التجارية ومراكز الشيكات البريدية، أو حتى لدى الخزينة العمومية والبنك المركزي. تتصف هذه الودائع التي نرمز لها ب (D) بسيولة عالية جدا تكاد تعادل سيولة النقد القانوني.

المجمع M2:

يعرف بالسيولة المحلية الخاصة أو مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية، ويشتمل على المجمع (M1) مضافا إليه الودائع لأجل التي نرمز لها بالرمز (DT)، نجد أن هذه الودائع التي تسجل في الطرف المدين من ميزانيات البنوك هي تلك الأموال التي يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء اجل معين، كما نجد أن البنوك تكافئ الودائع لأجل أي إنها تدفع لأصحابها فوائدها.

يعتبر هذا المجمع أفضل المجمعات النقدية، لكونه يؤثر على الحركة الاقتصادية وعلى التضخم، وان الودائع لأجل بديلة السلع والخدمات مثل (E) و (D) وإما انه يمثل أوسع مجمع نقدي يمكن للسلطة النقدية التحكم

فيه ومراقبته، بواسطة القاعدة النقدية والمضاعف، لان هذا المجمع موجود لدى الجهاز المصرفي الذي تراقبه السلطة النقدية.

المجمع M3:

يعرف باسم السيولة المحلية أو مجموع وسائل تخزين القيم، فهو يضم إلى جانب (M2) كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وسندات و أذون الخزينة العمومية، سواء كانت سندات مكتتبه أو سندات على الوثائق.

هذا المجمع هو اقل سيولة من المجمعين (M1) و (M2).

يمكن أن نلخص هذه المجمعات في المعادلة التالية:

$$E+D=M1+DT=M2+S=M3$$

2- القاعدة النقدية:

"النقد قوي الأثر" أو ببساطة النقد الاحتياطي RM، و تتألف القاعدة النقدية من التزامات معينة على السلطة النقدية (مجموع العملة الموجودة لدى الجمهور غير المصرفي و العملة في خزائن البنوك التجارية، وودائع البنوك التجارية و القطاع الخاص، و الهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية)، و تستعمل القاعدة النقدية في التنبؤ بالكتلة النقدية (المعروض النقدي).

و القاعدة النقدية يجب أن تتساوى مع أصول البنك المركزي كما يلي:

القاعدة النقدية = صافي الأصول الخارجية (الذهب + العملة الصعبة) + الصافي المستحقات المحلية على الحكومة + مستحقات على هيئات رسمية + مستحقات على البنوك التجارية + صافي بنود أخرى.

والنتيجة أن المعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي و النقود المساعدة (الورقية والمعدنية)، التي يمكن أن تصدرها الخزانة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الكتابية، أو نقود الودائع التي تحدثها البنوك التجارية، وهي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة.

إذا فالمعروض النقدي (كمية النقود) يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها اثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم)، ومرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي)، معدل النمو، ومستوى الرفاهية الاقتصادية، وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات، أهمها تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة.... الخ.

3- مقابلات المعروض النقدي

تعتبر كمية النقد المتداول التزاما للبنك المركزي اتجاه الوحدات الاقتصادية (مشروعات، عائلات)، ولكن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف هذه الوحدات لا يتم إلا بمقابل، وهذا المقابل لا يكون مصدره، إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية، و العناصر التي تجري عليها عمليات خلق النقد أو تدميره فهي أربعة أنواع: الذهب، العملات الأجنبية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد الوطني، القروض المقدمة للخرينة.²

ثانيا: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرفت أدوات السياسة النقدية تحولا تدريجيا نحو الأدوات غير المباشرة، سواء تعلق الأمر بسياسة إعادة الخصم أو الاحتياطي الإلزامي أو سياسة السوق المفتوحة. تتوفر لبنك الجزائر الأدوات التالية³: معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي الإجباري، التسهيلات الدائمة.

1- سياسة معدل إعادة الخصم.

لم يمارس البنك المركزي الجزائري أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على البنوك، ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة و القرض الأزمة، لا يكون لهذا المعدل أي فعالية تتعلق بتخصيص الائتمان في ظل سيادة أسعار فائدة سالبة بحيث لا يعكس هذا المعدل التكلفة الحقيقية لإعادة التمويل، و الهدف من رفع معدل إعادة الخصم هو البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة والوصول إلى معدل التضخم منخفض.⁴

2- سياسة السوق المفتوحة.

ظهرت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1998، و عرفت اهتماما بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، اتخذت خطوات مهمة لتوسيع نشاط السوق النقدية و تفعيل نشاطها، لتصبح بعد ذلك أكثر تطورا من خلال اتخاذ إجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه السوق لتصبح تشمل المؤسسات المالية المصرفية و غير المصرفية و المستثمرين.⁵

و لقد حددت المادة 76 من قانون 90-10 إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد بان يشتري و يبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في اقل من 06 أشهر و سندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح القروض، كما حددت المادة إجمالي العمليات التي يجريها البنك المركزي على السندات العامة بان لا تتعدى 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، وتم التخلي عن الشرط في الأمر 03-11.⁶

نجد أن البنك المركزي هو الوحيد المخول له قانونا انجاز عمليات السوق النقدية بتدخل المؤسسات المالية و البنوك التي تقدم التسعيرات النهائية لعملية الشراء أو البيع، وتم إعطاء المبادر للبنك التجاري من طرف البنك المركزي المبادرة في اقتراح أنواع جديدة من القروض والادخار بشرط إخطار البنك المركزي.⁷

3- الاحتياطي النقدي الإلزامي.

إن عدم تحكم البنك المركزي في السيولة نتيجة استخدامه لأدوات السياسة النقدية المباشرة إلى غاية 1994، سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل أو من خلال سياسة إعادة الخصم أو نفقات إعادة الشراء في سوق النقد، جعل بنك الجزائر يضيف أداة غير مباشرة عن أدوات السياسة النقدية للتحكم الأفضل في السيولة المصرفية لتجاوز التشوهات الحاصلة على مستوى تخصيص الموارد تمثلت في فرض احتياطي نقدي إلزامي على البنوك التجارية، بدأ استخدام هذه الأداة في أكتوبر 1994 بنسبة 3% من الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) مع القيام بتعويضها بنسبة تقدر بـ 11.5%.

أدرج قانون 90-10 هذه الأداة في إدارة السياسة النقدية حيث انه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمّد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع توظيفاتها حيث لا يمكن أن يتعدى هذا الاحتياطي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.⁸

بدأ تطبيقه في أواخر 1994 في إطار إصلاح أدوات السياسة النقدية و الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة، قدر هذا المعدل سنة 2000 بـ 5% ثم تم تخفيضه إلى 4% في فيفري 2001 ثم إلى 3% في ماي 2001، تم رفعه إلى 6.5% في شهر ديسمبر 2002 بعد أن كان 4.25% بهدف تقليص إضافي في فائض السيولة المعروضة.⁹

يبقى الاحتياطي النقدي من أفضل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للدول النامية لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان و منه على العرض النقدي.

ثالثا: المعروض النقدي في الجزائر

هناك مجموعة من المراحل مر بها المعروض النقدي في الجزائر كما يلي :

1- المعروض النقدي في ظل التوجه الاشتراكي :

النقود في ظل التوجه الاشتراكي كانت عبارة عن وحدة حساسة فقط، فالبرغم من أن الجزائر أنشأت وحدة نقدية وطنية تدعى الدينار الجزائري بتاريخ 10/04/1964 فإن النقود لم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية فهي لم تتداول كرسمال و إنما أصبحت وسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول.

كما أن المعروض النقدي في الجزائر في هذه الفترة كان يخضع لمجموعة معقدة من القرارات لمختلف الأعوان الماليين، فالسلطة النقدية المخول لها إدارة النقد، و تنظيم الكتلة النقدية وفق الأهداف الاقتصادية الكلية، نجدها عند البنك المركزي كما نجدها عند الخزينة العمومية، فقانون المالية لسنة 1965 يشير بصفة قطعية إلى أن البنك المركزي يخضع للخزينة العمومية لمنحها القروض بدون قيد و لا شرط، حتى جاء الإصلاح المالي لسنة 1986، و منه المعروض النقدي يتوقف أولا على هيئة الخزينة و من الناحية الكمية يرجع إلى الحجم الواجب إصداره لتمويل و تسيير الاقتصاد و فق الأهداف المخططة.

2- المعروض النقدي في ظل التوجه الرأسمالي:

الجدول التالي يوضح نمو الكتلة النقدية الناتج المحلي الخام.

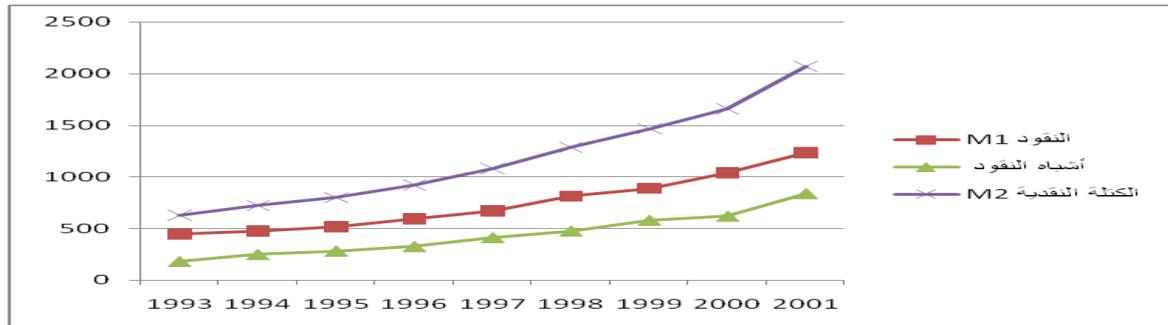
الجدول رقم (1) يوضح تطور الكتلة النقدية بين (1993 - 2001)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	النقود M1	%	أشباه النقود	%	الكتلة النقدية M2	الناتج المحلي الخام PIB	معدل نمو M2	معدل نمو PIB
1993	446.9	71.23	180.5	28.76	627.4	1189.7	21.6	10.7
1994	475.9	65.76	247.7	34.23	723.6	1487.4	15.3	25.0
1995	519.1	64.91	280.5	35.08	799.6	2002.6	10.5	34.6
1996	595.2	64.72	324.4	35.27	919.6	2564.7	15.0	28.1
1997	671.6	62.11	409.9	37.86	1082	2780.2	17.6	8.4
1998	813.7	63.18	474.2	36.81	1288	2810.1	19.1	1.1
1999	889.8	60.58	578.6	39.41	1468	3215.2	14.0	14.4
2000	1041.4	62.75	617.9	37.24	1659	4078.8	13.0	26.9
2001	1235.6	59.64	836.2	40.35	2072	4222.1	24.9	3.5

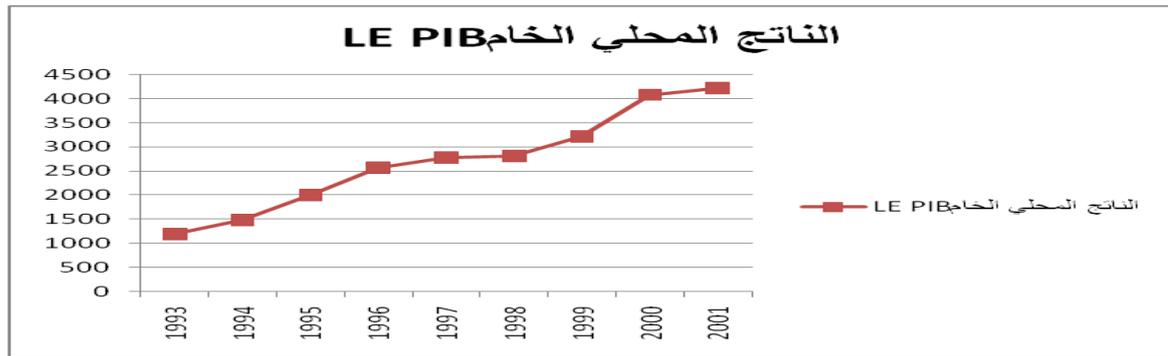
المصدر: Banque d'Algérie

الشكل رقم (1) يوضح تطور الكتلة النقدية و مكوناتها بين (2001 - 1993)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم (2) يوضح تطور الناتج المحلي الخام بين (1993 - 2001)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول يتضح لنا ما يلي:

(1)- نلاحظ بان نسبة M1 من الكتلة النقدية قد تناقصت، حيث كانت تمثل 1.23 % سنة 1993، ثم أصبحت تمثل 59.64 % سنة 2001، وإذا ما قارنا بفترة الاشتراكية حيث كانت تمثل دائما أكبر من 80%، وهذا التناقص راجع إلى تطور الجهاز المصرفي، واتساع قنوات جمع الودائع الآجلة (أشباه النقود)، حيث نلاحظ أنها كانت تمثل نسبة 28.76% سنة 1993، ثم انتقلت إلى 40.35% سنة 2001.

(2)- نلاحظ عموما بان معدل نمو الكتلة النقدية M2، أصبح اقل من معدل نمو الناتج الداخلي الخام، إلا في فترات الأزمات (الركود)، بحيث هذا التطور لم يلاحظ خلال الفترة الاشتراكية قبل 1990، أين كان دائما معدل نمو الكتلة النقدية أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الخام، مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم.

وفي الإطار التطبيقي يمكن بيان تأثير العرض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مؤشر الكتلة النقدية M2 و الناتج الداخلي الخام، تحقيق لهدف الدراسة في تقييم دور العرض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي تم صياغة نموذجين، يمثل النموذج الأول بين 1993-2001 و يمثل النموذج الثاني الفترة 2006-2012.

وفي طريقة التقدير النموذج تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج، وتم تجريب نموذج من الصيغة الخطية بعد إجراء عدة محاولات من خلال البرنامج الإحصائي SPSS وجد أن الصيغة الملائمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة الخطية .

1-2 تحليل تأثير الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام للفترة 1993-2001 بواسطة البرنامج

الإحصائي SPSS

نحصل على مخرجات برنامج SPSS كما يلي:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,958 ^a	0,918	0,906	319.93398

a. Valeurs prédites : (constantes), M1

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	8041149,633	1	8041149,633	78,559	,000 ^b
Résidu	716504,269	7	102357,753		
Total	8757653,902	8			

a. Variable dépendante : PIB

b. Valeurs prédites : (constantes), M1

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	-28,203	326,359		-,086	0,934
M1	3,678	0,415	0,958	8,863	0,000

a. Variable dépendante : PIB

يكون النموذج كما يلي:

$$\text{PIB} = -28.203 + 3.678M1$$

معامل الانحدار $\beta = 3.678$

2-2 تحليل تأثير الكتلة النقدية M1 على الناتج الداخلي الخام

يشير إلى أنه إذا ارتفعت الكتلة النقدية بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام بمقدار 3.678، يشير معامل الارتباط الذي يساوي $R=0.958$ إلى وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، أي هناك ارتباط قوي بين الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام و هو ما لا يتناسب مع النظرية الاقتصادية، التي ترى أن الكتلة النقدية أكثر ارتباطا مع التضخم، اختبار فيشر هدفه تقييم النموذج ككل، أي تقييم المعنوية الإحصائية للنموذج في مجمله، ومن الجدول نستخرج قيمة فيشر المحسوبة %0.0047، وهي نسبة أقل من %5، وبالتالي فإن النموذج يتمتع بمصدقية إحصائية في دراسة العلاقة بين الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية.

أما فيما يخص نظام تغطية المعروض النقدي، فيمكن إيضاح أهم مكوناته في الجدول التالي:

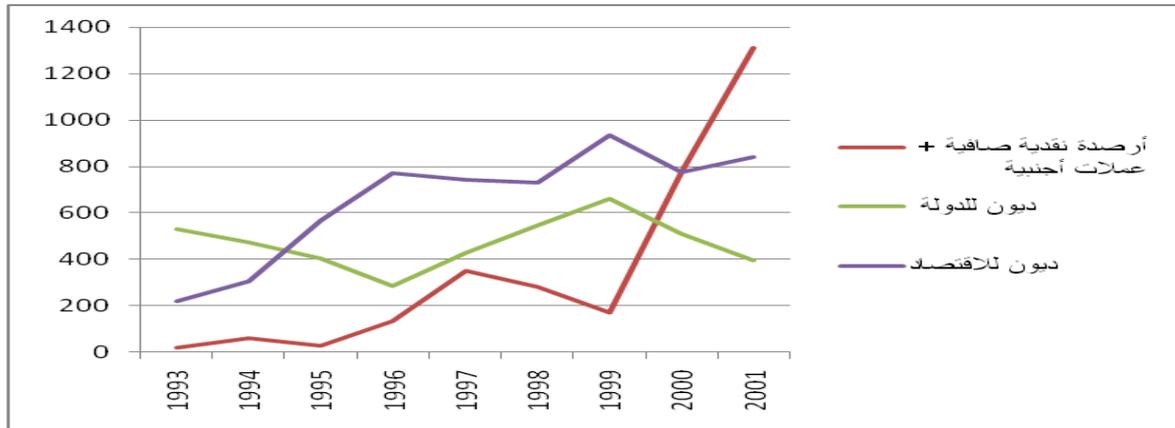
الجدول رقم(4) يوضح تطور عناصر تغطية المعروض النقدي بين (1993 – 2001)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	أرصدة نقدية صافية + عملات أجنبية	%	ديون للدولة	%	ديون للاقتصاد	%	مجموع الأصول
1993	19.6	2.55%	527.8	68.75%	220.3	28.69%	767.7
1994	60.4	7.23%	468.5	56.12%	305.8	36.63%	834.7
1995	26.3	2.64%	401.5	40.41%	565.6	56.93%	993.4
1996	133.9	11.26%	282.2	23.75%	772.1	64.98%	1188.2
1997	350.3	23.11%	423.6	27.95%	741.3	48.92%	1515.2
1998	280.7	18.06%	542.3	34.89%	731.1	47.04%	1554.12
1999	169.6	9.61%	658.7	37.35%	935.1	53.02%	1763.4
2000	775.9	37.68%	506.6	24.60%	776.2	37.70%	2058.7
2001	1310.7	51.50%	394.7	15.5%	839.3	32.98%	2544.7

المصدر: Banque d'Algérie

الشكل رقم(3) يوضح تطور عناصر تغطية المعروض النقدي بين (2001 – 1993)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال تحليل الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

(1) - نلاحظ بالنسبة للأرصدة النقدية (ذهب + عملات أجنبية) أنها كانت في زيادة مضطردة منذ 1993، حتى 1997 (2.55% إلى 23.11%)، ثم انخفضت بسبب تراجع مداخيل المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول خلال 1999/1998، ثم بدأت في الارتفاع ابتداء من 2000 حيث تمثلت 37.68 %، وبلغت أكبر نسبة لها سنة 2001 بنسبة 50.50 %، أين كانت نصف تغطية الكتلة النقدية عبارة عن ذهب.

(2) - نلاحظ بان الديون على الدولة قد انخفضت باستمرار، حيث كانت تمثل 68.75 % سنة 1993، ثم أصبحت تمثل 15.51 % سنة 2001، وذلك لتحسين الوضعية المالية للدولة وعدم لجوءها إلى البنك

المركزي للتمويل، أما الديون على الاقتصاد فقد ارتفعت إلى بشكل عام، حيث مثلت 28.69% سنة 1993، ثم أصبحت 32.98% سنة 2001، وذلك لتحسن معاملات الأعوان الاقتصاديين.

3- العرض النقدي خلال الفترة [2005-2000]

الجداول و الأشكال التالية تعطينا تفاصيل و مؤشرات عن تطور الكتلة النقدية خلال الفترة الأخيرة

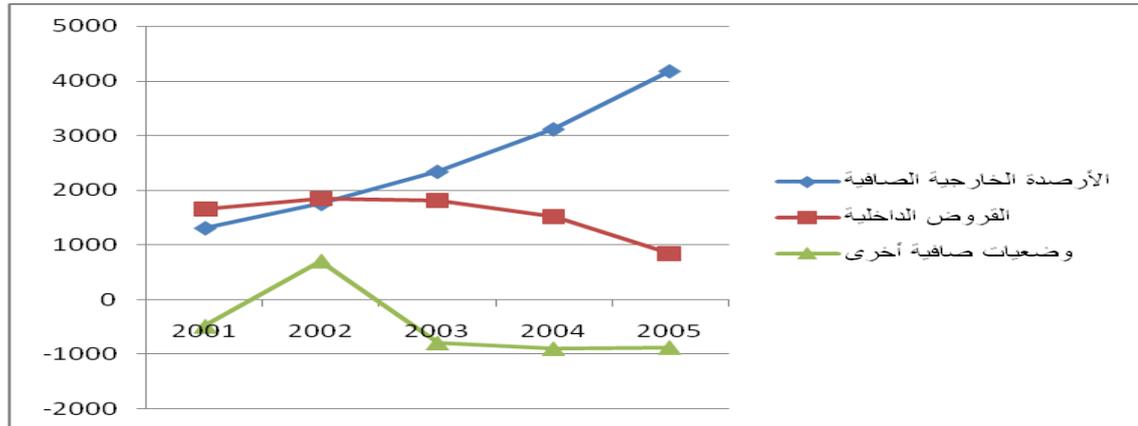
الجدول رقم (5) يوضح تطور يوضح تطور الكتلة النقدية ومقالاتها بين (1993 - 2001)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
النقود و أشباه النقود (M2)	2473.5	2901.5	3354.3	3738	4146.9
النقود	1238.5	1416.3	1630.4	2160.5	2422.7
النقد القانوني	577.2	664.7	781.4	874.3	921
الودائع لأجل	661.3	751.6	849	1 286.2	1 501.7
البنوك	554.9	642.2	718.9	1 127.9	1 220.4
الحسابات البريدية الجارية + الخزينة	106.4	109.4	130.1	158.3	281.3
أشبه النقود	1235	1485.2	1723.9	1577.5	1724.2
مقالات الكتلة النقدية	2473.5	2901.5	3354.3	3738	4146.9
الأرصدة الخارجية الصافية	1310.8	1755.7	2342.6	3119.2	4179.4
بنك الجزائر	1 313.60	1 742.70	2 325.9	3 109.1	4151.5
البنوك الأخرى	-2.8	13	16.7	10.1	27.9
القروض الداخلية	1648.1	1845.4	1803.6	1514.4	839
قروض الدولة	569.7	578.6	423.4	-20.6	-939.3
قروض بنك الجزائر	-276.3	-304.8	-464.1	-915.8	-1986.5
البنوك الأخرى	739.6	774	757.4	736.9	765.9
أخرى (خزينة + البريد)	106.4	109.4	130.1	158.3	281.3
قروض للاقتصاد	1 078.40	1 266.80	1 380.2	1 535.0	1 778.3
وضعيات صافية أخرى	-485.4	699.6	-791.8	-895.5	-871.5

المصدر: Banque d'Algérie

الشكل رقم(4) يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية بين (2001 – 2005)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

4- العرض النقدي خلال الفترة [2006-2012]

الجدول التالي يوضح نمو الكتلة النقدية بمكوناتها، وكذا نمو الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم(1) يوضح تطور الكتلة النقدية بين (2006 – 2012)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	النقود M1	%	أشباه النقود	%	الكتلة النقدية M2	الناتج المحلي الخام PIB	معدل نمو M2	معدل نمو PIB
2006	3167.6	30.8	1766.1	1.7	4827.6	8185.9	18.6	2.0
2007	4233.6	33.7	1761.0	-0.3	5994.6	9366.6	24.17	3.0
2008	4964.9	17.3	1991.0	13.1	6955.9	11090.0	16.04	2.4
2009	4944.2	-0.4	2228.9	11.9	7173.1	10034.3	3.1	2.4
2010	5756.4	16.4	2524.3	13.3	8280.7	12049.5	15.4	3.3
2011	7141.7	24.1	2787.5	10.4	9929.2	14519.8	19.9	2.8
2012	7681.8	7.6	3331.5	19.5	11013.3	15843.0	10.9	3.3

المصدر: Banque d'Algérie

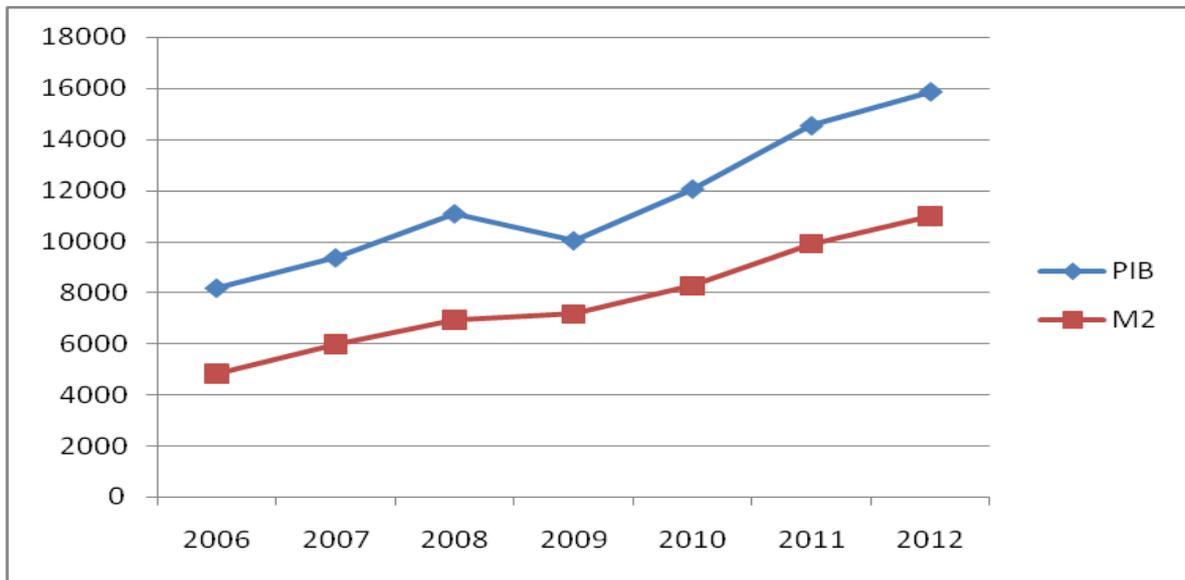
من خلال الجدول يتضح لنا ما يلي:

(1)- نلاحظ بان نسبة M1 من الكتلة النقدية قد تناقصت، حيث كانت تمثل 30.8 % سنة 2006، ثم أصبحت تمثل 7.6 % سنة 2012، وهذا التناقص راجع إلى تطور الجهاز المصرفي، واتساع قنوات جمع الودائع الآجلة (أشباه النقود)، حيث نلاحظ أنها كانت تمثل نسبة 1.7 % سنة 2006، ثم انتقلت إلى 19.5 % سنة 2012.

(2) - كما نسجل ارتفاع M2 بنسبة 15.4% عام 2010 مقابل 3.1% للسنة السابقة، ويفسر ذلك بعاملين: الأول هو ارتفاع الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن احتياطات الصرف واحتياطي الذهب¹⁰، والثاني هو مباشرة تنفيذ برنامج التنمية المستدامة الذي أقره رئيس الجمهورية في سنة 2009 بمبلغ حوالي 238 مليار دولار تمتد على مدار أربع سنوات من 2009 إلى 2014

(3) - نلاحظ عموما بان معدل نمو الكتلة النقدية M2، أصبح أكبر من معدل نمو الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى حدوث ظاهرة التضخم.

الشكل رقم (4-1) يوضح أثر الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام بين (2006 - 2012)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

يمثل النموذج الثاني الفترة 2006-2012.

وفي طريقة التقدير النموذج تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج، وتم تجريب نموذج من الصيغة الخطية بعد إجراء عدة محاولات من خلال البرنامج الإحصائي SPSS وجد أن الصيغة الملائمة والتي تعطي أفضل النتائج هي الصيغة الخطية.

1-4 تحليل تأثير الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام للفترة 2006-2012 بواسطة البرنامج

الإحصائي SPSS

نحصل على مخرجات برنامج SPSS كما يلي:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,685 ^a	0,470	0,364	.39584

a. Valeurs prédites : (constantes), M2

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	0,694	1	0,694	4,427	0,089 ^b
Résidu	0,783	5	0,157		
Total	1,477	6			

a. Variable dépendante : PIB

b. Valeurs prédites : (constantes), M2

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1,530	0,595		2,571	0,050
M2	,000	0,000	0,685	2,104	0,089

Variable dépendante : PIB .a

يكون النموذج كما يلي:

$$\text{PIB} = 1.53 + 0.000157M2$$

معامل الانحدار $\beta = 0.000157$

2-4 تحليل تأثير الكتلة النقدية M2 على الناتج الداخلي الخام

يشير إلى أنه إذا ارتفعت الكتلة النقدية بوحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى، سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع

الناتج الداخلي الخام بمقدار **0.000157**

يشير معامل الارتباط الذي يساوي $R=0.685$ إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين لكنها ليست قوية، أي

هناك ارتباط متوسط بين الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام و هو ما لا يتناسب مع النظرية الاقتصادية، التي

ترى أن الكتلة النقدية أكثر ارتباطا مع التضخم.

اختبار فيشر هدفه تقييم النموذج ككل، أي تقييم المعنوية الإحصائية للنموذج في مجمله، ومن الجدول نستخرج قيمة فيشر المحسوبة %8.9، وهي نسبة أكبر من %5، وبالتالي فإن النموذج لا يتمتع بمصدقية إحصائية في دراسة العلاقة بين الناتج الداخلي الخام و الكتلة النقدية، وهذا أيضا يتناقض مع النظرية الاقتصادية .

خاتمة

الإصلاحات التي عرفتها السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة أعادت الاعتبار لها من خلال تطبيق أدواتها لدعم النمو الاقتصادي ويمكننا في الأخير تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث فيما يلي:

- يتكون المعروض النقدي الكلي من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي و النقود المساعدة (الورقية والمعدنية)، التي يمكن أن تصدرها الخزنة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الكتابية، أو نقود الودائع التي تنشئها البنوك التجارية، وهي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة

- المعروض النقدي أو كمية النقود يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها اثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم)، ومرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي)، معدل النمو، ومستوى الرفاهية الاقتصادية، وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات، أهمها تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة.

- تعتبر كمية النقد المتداول إلزاما للبنك المركزي اتجاه الوحدات الاقتصادية (مشروعات، عائلات)، ولكن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف هذه الوحدات لا يتم إلا بمقابل، وهذا المقابل لا يكون مصدره، إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية، و العناصر التي تجري عليها عمليات خلق النقد أو تدميره فهي أربعة أنواع: الذهب، العملات الأجنبية، القروض المقدمة إلى الاقتصاد الوطني، القروض المقدمة للخزينة

- تعتبر الكتلة النقدية أكثر كفاءة في تحقيق النمو الاقتصادي مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

- تبين لنا في الأخير أن تطور الكتلة النقدية في الجزائر قد عرف مجموعة من المراحل المتجانسة، يمكننا تقسيمها على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى [1990-2000]:** أصبح تطور الكتلة النقدية و مكوناتها يحاكي نماذج دول اقتصاديات السوق، غلبة للقروض الممنوحة للاقتصاد، مع استخدام سياسات انكماشية تهدف للحد من الكتلة النقدية الزائدة (خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية الهادفة آنذاك للحد من التضخم)
- **المرحلة الثانية [2001-2005]:** المرحلة عرفت العديد من التغيرات في مكونات الكتلة النقدية، فلأول مرة تراجعت القروض الممنوحة للاقتصاد، بينما تزايد دور العملات الصعبة كغطاء للكتلة النقدية (ارتفاع احتياطات الصرف)، و كل ذلك في ظل زيادة مطردة (كبيرة و مستمرة) للعرض النقدي.

المرحلة الثالثة [2006-2012]: هذه المرحلة تميزت بزيادة معتبرة في الكتلة النقدية بسبب برنامج دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة و التوجهات الجديدة للدولة.

الهوامش:

- ¹ بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص35.
 - ² محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص64-65.
 - ³ المادة 10، النظام 02-09 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26 ماي 2009
 - ⁴ بعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 195
 - ⁵ الجزائر، ص 196، 2003 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،
 - ⁶ المادة 54 ، القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003
 - النظام 13-1 المؤرخ في 26 أبريل 2013⁷
 - ⁸ المادة 93 ، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أبريل 1990.
 - ⁹ التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2003، تدخل محافظ البنك أمام المجلس الشعبي الوطني 2004، ص 25
 - التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2012، تدخل محافظ البنك أمام المجلس الشعبي الوطني 2013، ص22¹⁰
- 11 Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie

المراجع

1. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،.
 2. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
 3. المادة 10، النظام 02-09 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المؤرخ في 26 ماي 2009
 4. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2003، الجزائر.
 5. المادة 54 ، القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003
 6. النظام 13-1 المؤرخ في 26 أبريل 2013
 7. المادة 93 ، قانون النقد والقرض 90-10، المؤرخ في 14 أبريل 1990.
 8. التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2003، تدخل محافظ البنك أمام المجلس الشعبي الوطني 2004
 9. التطورات الاقتصادية و النقدية في الجزائر سنة 2012، تدخل محافظ البنك أمام المجلس الشعبي الوطني 2013.
10. Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie